التكامل بين النحو والبلاغة،
كما تجلّى في كتاب :"بغية الرائد" للقاضي عياض (544هـ)

Integration between syntax and rhetoric As in the book

"BOGHYAT ARRAID" of CADI AYAD

د. البشير العوني
كلية اللغة العربية – جامعة القرويين – مراكش – المملكة المغربية

elbachirelaouni@hotmail.fr

تاريخ الإيداع: 2019/01/31 تاريخ القبول: 2019/03/01

ملخص المقال:

يرومُ هذا المقال الكشف عن إحدى الصور التي ظهر فيها اهتمام العلماء القدامى بمفهوم التكامل بين العلوم، من خلال النظر فيما تجلى منها بين علمين عربيين أصيلين هما النحو والبلاغة، في صورة توظيف القاضي عياض لهما في كتابه "بغية الرائد لما تضمّنه حديث أم زرع من الفوائد"، وذلك سعيًا إلى الوقوف على الكيفية التي خدم فيها التكامل بين هذين العلمين النصَّ الأدبيّ، وأبرز جماليته وطاقته التعبيرية، من حيث إن الطريق الأقرب إلى ذلك يكمن في الوقوف على مستوًى ظهرت فيه نتائج العمل النحوي مسعفةً لأن تُستثمر من قبل الدراسة البلاغية والبيانية، في مقابل تجليات صورٍ أخرى من صور التكامل بين العلوم الخادمة في المدونة العربية القديمة، فكانت أهم خلاصات البحث هي كون التكامل بين هذين العلمين كانت له فائدة كبيرة في الكشف عن مواطن الجمال والفنية المكنونة في النص الأدبي.

الكلمات المفتاحية: التكامل بين العلوم؛ بلاغة؛ نحو؛ بغية الرائد؛ القاضي عياض.

Abstract:

This article aims to discover one of the images showing the interest of ancient scientists in the concept of integration between sciences, by examining what has been revealed between two authentic Arabic sciences, syntax and rhetoric, in the form of the use of CADI AYYAD in his book "BOGHYAT ARRAID", in order to discover how the integration between these two sciences has been useful to the literary text and has highlighted its aesthetic and expressive energy, which shows that the closest means for a thorough study is to place oneself at a level of study where the results of grammatical work could be invested by rhetorical studies, Although there are other images of the integration between science in the ancient arab culture.

key words: Science integration ; syntax ; rhetoric ; CADI AYYAD ; BOGHYAT ARRAID.

مقدمة

أثارت العلاقة بين البلاغة والنحو انتباه كثير من الباحثين، فجاءت دراساتهم لهذه العلاقة من زوايا متعددة، رصدتها منذ بدايتها، حيث كانت المباحث بين العلمين متداخل بعضها في بعض، لا يكاد يفصل بينها في دفتي الكتاب الواحد، إلى أن صارا في مرحلة من مراحل التطور العلمي علمين مستقلين، يختص كل واحد منهما بموضوعه وقواعده ومناهجه، فتوجهت أنظار الباحثين إلى إبراز الظواهر البلاغية التي كان منشؤها في علم النحو، وحاولت إرجاعها إلى أصلها الذي بدأت منه[1]، أو على العكس من ذلك إرجاع بعض القضايا النحوية إلى مصادرها من البلاغة العربية[2]، وكذلك محاولة الكشف عن الحدود الفاصلة بين العلمين، وذلك في حديثهم عن موضوع كلٍّ منهما من حيث عنايتهما بالبينة الصوتية أو الصرفية أو التركيبية أو ما تعلق بالدلالة أو المقام والسياق ونحو ذلك[3].

إن اقتران علمي النحو والبلاغة في نسق نصيّ جامع على جهة الاشتغال والتعالق، لِتستقطبه وجهة معينة هي النص الأدبي، لَيجعل الباحث متحمّسا لأن يخص ظاهرةً جديرةً بالتأمل بين العلمين، وهي ظاهرة التكامل بين علمي النحو والبلاغة العربيين، كما تجلت في المدونة العربية القديمة، يروم الباحث من ذلك أن يصل إلى الإجابة على جملة من الأسئلة، التي من بينها: ما مدى وعي العلماء الأوائل بالتكامل بين العلوم عموما وعلمي

النحو والبلاغة على وجه الخصوص؟ وكيف اعتورت أدوات هذين العلمين دراسة النص الأدبي؟ وكيف خدم هذا التكامل النص في ذاته؟ ذلكم ما يحاول أن يرصده هذا البحث من خلال دراسة هذه الظاهرة في كتاب "بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد"[4] للقاضي عياض السبتي (544هـ)[5].

- عدّ جمال الدين القِفطي (646 هـ) القاضيَ عياضًا من جملة علماء النحو، وكان من النحاة الذين ترجم لهم في كتابه "إنباه الرواة على أنباه النحاة"[6]، وعدُّه من جملة النحاة ينبئ الباحث عن تمكّن القاضي عياض من علم النحو، ثم إن تصانيفه تشهد بذلك، فهو وإن لم يكن قد خصّص مصنَّفا من مصنفاته في التعرض لمسائل النحو، إلا أنه لا يخلو ما ألّف على اختلاف التخصصات العلمية التي يطرقها من إشارات وكلام عن مسائل في النحو، يظهر فيها تمرسه وتمكّنه منه[7].

أما بخصوص إلمام القاضي عياض بعلم البلاغة فهذا لا يحتاج إلى البرهنة والتدليل، خصوصا أن الكتاب الذي انتخبنا منه النص الذي جعلناه عمدة هذا المقال قد أورد فيه القاضي عياض جملة من المباحث البلاغية تنظيرا وتطبيقا، كافيةً لإظهار مدى علوّ كعب القاضي عياض في مجال البلاغة والنقد، يقول الباحث عبد الوهاب الأزدي: "ومن أعلام هذا الاتجاه البارزين القاضي عياض، الذي اهتم بالبحث البلاغي في مستوييه النظري والتطبيقي، وحرر لهذا الموضوع فصولا خاصة"[8]، وتكفي إشارة العلماء القدامى إثباتا لهذا الأمر من أنهم عدوا مصنَّفه المشار إليه آنفا "في مصادر البلاغة والنقد، فنحن نجده على سبيل المثال في عدّة الكتب التي ذكرها ابن أبي الإصبع"[9].

- إن كتاب "بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد" عبارةٌ عن شرحٍ لأبي الفضل عياض بن موسى لحديث اشتهرت تسميته عند المحدثين بـ"حديث أم زرع"، وهو حديث نبوي عن نسوةٍ اجتمعن وتذاكرن أخبار أزواجهن فيما بينهن، وقد ورد هذا الحديث في كتب السنة بروايات يختلف بعضها عن بعض بزيادة ونقصان، وشرحُ القاضي عياض كان بمثابة الكتاب الجامع في شرح هذا الحديث سندًا ومتنًا، وإذا أردنا أن نبين عن السمة المنهجية التي طبعت المباحث التي أوردها القاضي في مصنفه نورد نصًا يقول فيه: "رأينا أن نبتدئ بالحديث وسياق متنه، مع اختلاف ألفاظ نقلته، وزيادة بعضهم على بعض في سرده، ثم نذكر بعد ذلك علة إسناده، وشرح غريبه، وعويص إعرابه، ومعاني فصوله، وما يتعلق به من فقه، وتنقدح من فائدة، ويتجه من وجه، بحول الله تعالى"[10].

أثناء تعرّض القاضي عياض في كتابه هذا للمبحث النحوي الذي يقارب فيه قول المرأة الأولى: "لحم جمل غث على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل"، أثناء ذلك أشار القاضي إلى مسألة إعراب قوله -صلى الله عليه وسلم-: "لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل"، فأورد لفظ "سهل" و"سمين" في الروايات التي بلغته على ثلاث حركات إعرابية:

- لا سهلَ: بالنصب دون تنوين، على أن اللام لنفي الجنس، وخبرها محذوف تقديره: لا سهل فيه.
- لا سهلٍ: على أن "لا" ملغاة زائدة في اللفظ لا في المعنى، والتقدير على نعت لفظ "الجبل" المتقدم الذكر، أي "لا جبلٍ سهلٍ" أو بمعنى غير، فـ"سهل" خفض بالإضافة إليها.
- لا سهلٌ: على أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير "لا هو سهل"، أو على أن يكون "سهل" مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير "لا سهل في هذا مرتقى".

وهذه الأوجه يعضدها عند القاضي الرواية والقاعدة النحوية، وهما أصلان يستفادان من قول القاضي: "يجوز فيه ثلاثة أوجه كلها مروية"[11]، وذلك لأن حديث أم زرع وصل القاضيَ من طرق مختلفة، حصلت بها زيادات وإضافات، ووقعت بها اختلافات من جهة الألفاظ، سواء من جهة البنية الصرفية للكلمة، وكذا ما تعلق بأواخرها مما اتصل بالإعراب، قال القاضي عياض في هذا الصدد: "وفي متن الحديث بينهم اختلافات وزيادات، وتقديم وتأخير، فجئنا بأكملها رواية، وأحسنها سياقًا"[12].

ذهب القاضي عياض بعد أن بين ما سبق إلى اختيار وجه الرفع وترجيحه على سائر الوجوه، وذلك لأمر أفصح عنه في نص جعلناه هو النص الهدف بالدراسة والتحليل في هذا المقال، يقول القاضي عياض: "فاعلم وفقك الله أني إذ بيّنت لك قولي ورفعت مناره، رأيت ترجيحه وإيثاره، وذلك أني لم أر ذلك من جهة مذهب النحاة وتقويم الألفاظ، ولكن من جهة المعنى وتصحيح الأغراض، وترتيب الكلام ونظامه، ورد أعجازه لصدوره، وتفصيل أقسامه، وذلك أن هذه المرأة أودعت أول كلامها تشبيه شيئين من زوجها بشيئين كما تقدم، فشبهت باللحم الغث بُخله وقلة عرفه، وبالجبل الوعث شراسة خلقه وشموخ أنفه، فلما أتمت كلامها جعلت تفسّر -مستأنفة- كل واحدة من الجملتين، وتفصّل -ناعتة- كل قسم من التشبيهين، ففصّلت الكلام وقسّمته، وأبانت الوجه الذي علق به التشبيه وشرحته، فقالت لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لأخذ اللحم الغث المزهود فيه، لأن الشيء المزهود فيه ربما أخذ إذا جاء عفوا، وتنوول إذا سهل مأخذه، ثم قالت: ولا اللحم سمين فيتحمل في طلبه وانتقائه مشقة صعود الجبل ومعاناة وعورته، إذ

الشيء المرغوب فيه قد تتحمل المشاق دونه، فإذا لم يكن هذا ولا ذاك، واجتمع قلة الحرص عليه، ومشقة الوصول إليه، لم تطمح إليه همة طالب، ولا امتدت إليه أمنية راغب، فكذلك زوجها قد أيس من خيره لهذين الوجهين، فقطع الكلام عند تمام التشبيه والتمثيل، وابتداؤه بحكم التفسير والتفصيل، أليق بنظم الكلام وأحسن من نفي التبرية، وسرد الصفة في نمط البيان، وأجلى في رد الأعجاز على صدور هذه الأقسام"[13].

رجّح القاضي عياض إعراب "لا سهل" على اعتبار الرفع، وإن كان خالف فيه قدوة الجماعة الذي يذهب فيه إلى أن "النصب أجود من الرفع"[14]، وعمدة القاضي في ذلك أنه لم ينظر إلى اللّفظة نظرة النحوي الخالصة، بل بنظرةٍ تمزج بين علمي النحو والبلاغة، حيث تجعل كلا منهما خادما للآخر، فالنحوي ينظر في الكلام من حيث الأوجه التي توافق المقاييس النحوية المستنبطة من كلام العرب، والبلاغي ينظر إليه من حيث موافقته لما يقتضيه الحال وما يراعى فيه من الفنية والجمالية، ولذلك نلاحظ أن تعليله لما رجّحه ينمي إلى البابين معا، باب النحو، وهو ما قصده بقوله:

- قطع الكلام عند تمام التشبيه، وعدم سرد الصفة على نمط البيان.
- ابتداء الكلام أحسن من نفي التبرئة.

وينمي أيضًا إلى باب البلاغة، وهو ما قصده بقوله:

- رؤية جهة المعنى وتصحيح الأغراض.
- مراعاة ترتيب الكلام ونظامه.
- رد الأعجاز على الصدور.
- تفصيل أقسام الكلام.

سوف نحاول من خلال هذا المقال الوقوف عند كل وجه من هذه الوجوه بالنظر والتحليل، ثم الربط بينها بشكل يبرز لنا صورة تكامل علمي النحو والبلاغة عند القاضي في هذه المسألة، أثناء اشتغاله بشرح هذا المقطع من نص حديث أم زرع.

1-أوجه النحو

1-1-قطع الكلام وعدم سرد الصفة

يعد "القطع" من المصطلحات التي اشتهرت عند النحاة أكثر من غيرهم، ويعنون به مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب، وذلك أنه إذا كان النعت مرفوعًا فى الأصل جاز قطعه إلى النصب، وإذا كان منصوبًا جاز قطعه إلى الرَّفع، وإذا كان مجرورًا جاز قطعه للرفع أو النصب[15]، وبرجوعنا إلى نص الحديث نجد أن وجه الجر قُطع إلى وجه الرفع، بحيث إن الصفات المنفية المذكورة فيه هي لموصوفات مجرورة "جبلٍ"، و"لحمٍ"، فكان الوجه أن تأتي على منوالها في الإعراب مجرورة، وهو ما قصده القاضي بسرد الصفة، لكن قطع عنها إلى

الرفع؛ فمبحث "القطع" الأصل فيه أنه يخضع للقانون النحوي، الذي يحكم إتباع الصفات لموصوفها أو موصوفاتها في الإعراب، لكن عندما يعدل المتكلم عن هذا المنحى، ليتجشم منحى غير معتاد، فإنما يكون ذلك لعلة بلاغية يقصد إليها قصدًا.

يذكر علماء البلاغة أن القطع يأتي لنكتتين بلاغيتين:

- أنه "في الافتتان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادةُ تنبيه، وإيقاظٌ للسامع وتحريكٌ من رغبته في الاستماع، سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ، فإنه أدل دليل على الاهتمام"[16].
- أنه "يعني أن المخاطب يعلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة ما يعلمه المتكلم، قال تعالى: ﴿وامرأتُه حمالةَ الحطب﴾، لأنه لم يرد أن يخبر بأمر مجهول، وإنما ذكرها بأمر مشهور ليعرفها كل أحد"[17].

إن اختيار القاضي لوجه الرفع وافق ما يقتضيه العلمان معًا، فاختار ما يسمح به علم النحو وذلك بتقدير المبتدأ والخبر، مع ما هو أليق من جهة البلاغة، فالمرأة في كلامها تريد أن تنبّه السامع لتفصيل ما أجملته في أول كلامها، وكأن هذا التفصيل هو الذي يعنيها في الكلام، فأرادت أن تميزه عن سابقه، وتلفت نظر المتكلم إليه، كذلك في ذكرها هذا الوجه تريد أن تلمح إلى أن هذه الصفة أي "انتفاء السهولة" و"انتفاء السمنة" معهودة في ذهن المتكلم، وقد دل عليها ما قبلها حين قالت "لحم جمل غث على رأس جبل وعر"، فالغثاثة ما هي إلا انتفاء السمنة، وما الوعورة إلا انتفاء السهولة.

كان القاضي من خلال هذا موفقا في اختيار وجه الرفع على قطع الصفة، اعتبارا لهذه الملامح والإشارات البلاغية التي ذكرنا، على فرض أن القاضي كان على ذكر وبيّنة منها، وإلا فإنه صرح بتضمنها ملامح بلاغية أخرى سيأتي على ذكرها بعد.

2-1-ابتداء الكلام وعدم نفي التبرئة

مصطلح التبرئة في عرف النحاة يقترن بـ"لا"، فيقولون "لا" التبرئة، ويعنون بها "لا" النافية للجنس، قال خالد الأزهري (905 هـ): "حق التبرئة أن تصدق على "لا" النافية كائنة ما كانت، لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئًا، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل إنّ، فإن التبرئة فيها أمكن من غيرها"[18]، فقول القاضي "أحسن من نفي التبرئة" يعني به أن وجه إعمال "لا" عمل "إنّ" في "لا سهل" و"لا سمين" مرجوح عنده، ولعل من بين ما جعل وجه الابتداء بـ"لا" النافية للجنس مرجوحًا، هو أن الجملة المبتدأة بـ"لا" التبرئة تأتي في غالب أحوالها متصلة بما قبلها في المعنى، فتقع تقديرا لجواب عن سؤال، فقولنا "لا رجل في الدار" يوحي بسؤال قبله وهو "هل من رجل في الدار؟"، وهو ما يلمح به كلام سيبويه إذ قال: "فلا لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة"[19].

كانت هذه هي الملامح النحوية التي وصف القاضي بها توجيهه لوجه الرفع، فبقي أن نقف على الملامح البلاغية التي كانت من وراء اختيار القاضي عياض لهذا الوجه من الإعراب، ثم بعد ذلك نرى كيف تجلّت خدمة كل من العلمين للآخر، في سبيل خدمة أسمى، وهي بلوغ أقصى طاقات النص الأدبي في فنيته وجماله.

2-أوجه البلاغة

2-1-مراعاة جهة المعنى

بعد أن حرّر القاضي الوجوه النحوية التي عدل إليها، وإن كان خالف فيها الذي يرتضيه سيبويه[20] منها، أتى ببيان الوجوه البلاغية التي تُعضد المنحى الذي انتحاه، فأبان عن اختياره هذا بأنه راعى فيه مسائل منها: المعنى.

قال القاضي: "إني لم أر ذلك من جهة مذهب النحاة وتقويم الألفاظ، ولكن من جهة المعنى وتصحيح الأغراض"[21]، فكلام القاضي هنا عن المعنى قد يُفهم أنه تفلّت في اختياره من ربقة النحو ضربة واحدة، واختار ما هو أليق بجهة المعنى البلاغي، لكن الأمر على غير ذلك، فإن القاضي لم يعدل من الجائز نحوا إلى الممنوع، لكن من الأكثر استعمالا إلى الأقل، فسلطة النحو حاضرة في الوجهين معا، لكن ما مقصوده بـ"المعنى" في كلامه؟ أليس النحو أيضا مما يُعنى بالمعنى ويصرف اهتمامه إليه؟

هناك فرق كامن بين المعنى الذي يتوجه إليه النحاة بالبحث، وبين المعنى الذي يعتني به البلاغيون، يقول محمد الخضر حسين: "النحوي يبحث في المركبات من جهة هيئتها التركيبية صحة وفسادًا، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم، المعبر عنه بالفصاحة في التركيب"[22].

فالنحو يشتغل بالمعاني التي تعنى بإقامة الكلام حتى يصح أن يطلق عليه صفة الكلام بالمعنى الاصطلاحي عند النحاة، وذلك من حيث التركيز على تركيب أجزائه بعضها مع بعض، وما يترتب عنه من صحة معنى أو فساده، وهو ما توجه بالبحث فيه النحاة -في غالب أعمالهم- منذ أن بدأت صناعة النحو العربي، وعليه جاءت تعاريفهم للنحو، ويسمي السكاكي هذه المعاني بـ"أصل المعنى"، ويقول عنها إنها: "ما لا يفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية، وألفاظ كيف كانت، ونظم لها المجرد التأليف بينها يخرجها عن حكم النعيق، وهو الذي سميناه في علم النحو أصل المعنى"[23].

أما المعاني التي أشار إليها القاضي عياض فهي معان ثوان، نيطت بها وظائف أخرى تشتغل عليها، يأتي على رأسها علم البلاغة، فيُبحث فيها من حيث دلالتها على الحقيقة أو المجاز، أو من حيث مراعاتها للمقام والسياق أو من حيث مقاصدها القريبة والبعيدة أو نحو من هذا، يقول عبد الجليل هنوش: "إن النحوي ينظر في بنية الجملة ويتوقف عند دلالتها

من حيث الإفادة، أما البلاغي فإنه ينطلق من دلالتها ليبحث عن وظيفتها السياقية وخصوصياتها المعنوية"[24]، فـ"غاية النحوي أن ينزّل المفردات على ما وضعت له، ويركبها عليها، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تتناهى، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعاني، والنحوي وإن ذكرها فهو على وجه إجمالي يتصرف فيه البياني تصرفًا خاصًا لا يصل إليه النحوي"[25].

من خلال هذا يمكن فهم حديث القاضي عياض عن مراعاة المعنى، فإنه لا يقصد المعنى الأصلي في الكلام، فإن سيبويه أيضا كان قد راعاه عند اختياره وجه النصب في الكلام، وإنما الذي اعتمد مراعاته والأخذ باعتباره هو المعنى البلاغي الذي تتفاوت فيه درجات الكلام، من حيث بيانه وفصاحة ألفاظه، فاختيار القاضي عياض لوجه القطع وابتداء الكلام يحصل بهما ما لا يحصل في الإتباع ونفي التبرئة من أوجه بلاغة الكلام، والذي سيُبين عن طرف منه فيما يأتي.

2-2-تصحيح الأغراض

بعد أن رأينا أن القاضي يقصد بلفظ "المعنى" المعنى البلاغي، وهو مما تتوجه إليه أنظار البلاغة العربية بالعناية، فإنه أردف عبارته تلك بعبارة هي قريبة من حقلها، غير غريبة عنها، وهي عبارة "تصحيح الأغراض"؛ ويذكر القاضي لفظ "الأغراض" في نص آخر يصف فيه كلام النسوة بأنه: "الكلام الفصيح الألفاظ، الصحيح الأغراض، البليغ العبارة"، والغرض في كلام العرب هو،"الهدَفُ الذي يُنصبُ فيرمى فيه، والجمع أَغْراضٌ"[26]، فالمعنى في نفس المتكلم كالسهم يرمى عن قوس، ويراد له أن يصل إلى المتكلم كما أراده منه، وإصابة الغرض هو حينما يفقه السامع -المقصودُ بالكلام- المعنى على صورته وهيئته المقصودة، فالكلام إذا وصف بأنه صحيح الغرض فإنما يعنون به أنه بني من جهة الكلمة والتركيب والمعنى وغيرها بناءً يبلغ نفس السامع كما أراده المتكلم.

وعلى هذا المعنى تدور تعاريف البلاغة التي تحدّث عنها العلماء القدامى، يقول أبو هلال العسكري (395هـ): "البلاغة كلّ ما تبلغ به قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك، مع صورة مقبولة ومعرض حسن"[27]، فيكون دور البلاغة في هذه العملية هو تصحيح وتقويم الآلة التي بها يُنتج المتكلم المعنى المراد إيصاله إلى السامع.

فمراعاة جهة المعنى وتصحيح الأغراض هما أمران متلازمان، أحدهما نتيجةٌ للآخر، فالقصد من مراعاة المعنى البلاغي هو الوصول إلى الغرض، ولا يتصور كلام بلغ الهدف منه إلا وهو مستوف لشروط البلاغة، فعبارة القاضي "رأيت جهة المعنى وتصحيح الأغراض" توحي أنه راعى أمرين متلازمين، الأول منهما فيه حديث عن الجهة التي راعاها ونظر إليها في

اختياره، وهي جهة المعنى البلاغي، والثاني فيه ذكر للغاية من مراعاتها في هذه الجهة، فبقي الحديث محتاجًا إلى الوسيلة التي اشتغل بها بينهما، وهو ما سيأتي تفصيله.

2-3-التفسير بعد الإجمال

قال القاضي عياض: "وابتداؤه بحكم التفسير والتفصيل، أليق بنظم الكلام"[28]، وقال في بيان ذلك في موضع آخر من مصنفه "بغية الرائد": "وذلك أن هذه المرأة أودعت أول كلامها تشبيه شيئين من زوجها بشيئين كما تقدم، فشبهت باللحم الغث بخله وقلة عرفه، وبالجبل الوعث شراسة خلقه وشموخ أنفه، فلما أتمت كلامها جعلت تفسر مستأنفة كل واحد من الجملتين"[29].

يشير القاضي في هذين النصين إلى أول وجه بلاغي جعل منه مرجِّحًا لما ذهب إليه في اختياره وجه القطع والاستئناف، وهو ما يصطلح عليه البلاغيون "صحة التفسير" أو "تفسير الخفي"، وقد يطلق عليه أيضا "التبيين"، قال عنه ابن الناظم (686 هـ) بعد أن جعله قسمًا من أقسام الفصاحة المعنوية من علم البديع: "وهو أن يكون في مفردات كلامك لفظ مبهم المعنى لكونه مطلقًا أو غير تام التقييد، مرادًا به بعض ما تناوله، فتتبعه ما يفسره ويشرح معناه من وصف فيه تفصيل"[30]، وقال التنوخي (384هـ) في تعريفه: "هو أن يذكر المؤلف ناظمًا كان أو ناثرًا أشياء مرتبة ثم يفسرها، فالمحمود منه أن يكون التفسير مرتبا ترتيب المفسر، فإن خالف بين التفسير والمفسر في الترتيب أخذ عليه ما لم يكن ذلك لمعنى"[31]، فكلام القاضي عياض السابق يضمّ أمرين، الأول منهما يذكر فيه أن المبحث قائم على التفسير، أي تفسير كلام لاحق لآخر سابق، والقسم الثاني يبين فيه أهمية الترتيب في الكلام المفسر، وهذان القسمان نجد عينهما في كلام التنوخي.

الملاحظ أن الغالب في التفسير أن يكون الكلام المجمل فيه تامًا من حيث التركيب الإسنادي، لأن الغاية من التبيين بعد الإجمال هو التشويق، ومن تمام استيفاء هذا المعنى أن يكون بعد تمام الكلام وحصول الفائدة، فينتظر السامع بيان ما أُجمل من اللفظ المتقدِّم، وأمّا ما يرد على غير هذا فهو مخالف للصحيح السالم -حسب رأي ابن رشيق (463هـ)-، الذي يقول مبيّنا هذا المعنى، ومعلقًا على تفسير جاء في شعرٍ للفرزدق يقول فيه:

"لقد جئتَ قوما لو لجأتَ إليهمُ طريدَ دمٍ أو حامِلا ثِقلَ مَغرَمِ

لألفيت منهم معطيا ومطاعنا وراءَك شزْرًا بالوشيج المقوَّمِ

... وأكثر ما في التفسير عندي السلامة من سوء التضمين[32] لا أنه بعينه ما لم يكن في بيت واحد أو شبيه به،... ومن التفسير الجيد قول حاتم الطائي، ويروى لعتيبة بن مرداس:

متى ما يجئ يومًا إلى المال وارثي يجد جمعَ كفٍّ لا مَلأى ولا صِفرِ

يجدْ فرسًا مثلَ العِنان وصارمًا حُسامًا إذا ما هزَّ لم يرضَ بالهبرِ

وأسمرَ خطيًّا كـأن كُعوبَه نَوى القَسْب قد أربى ذراعًا على

فهذا هو التفسير الصحيح السالم من ضرورة التضمين، لأنه لم يعلق كلامه بـ"لو" كما فعل الفرزدق، ولا بما يقتضي الجواب اقتضاء كليًا، فلهذا حسن عندي"[33].

وبذلك يكون القاضي في اختياره وجه القطع والاستئناف إنما لمح هذا المعنى وإليه قصد، أي إن الحمل على الرفع تستقل به الجمل الثانية عن الأولى من حيث التركيب الإسنادي باعتبار كل جملة على حدة، والإتباع على الصفة لا يؤدي هذا المعنى، لأن الصفة مرتبطة بموصوفها من الناحية الإسنادية، فهي تابعة له في إعرابه، وكذلك الأمر فيما نُفي بـ"لا" التبرئة من أنه مرتبط وله صلة بما قبله كما بيّنا آنفًا.

2-4-المقابلة والترتيب

قال القاضي عياض: "وفي كلام هذه المرأة أعني الأولى من الفصاحة وفنون البلاغة... إبداع حمل اللفظ على اللفظ والمعنى على المعنى في المقابلة والترتيب، وذلك في قولها "لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقى"...، قابلت "لا سهل فيرتقى" بقولها "لا سمين فينتقل"، وهذا يسمى المقابلة عند أهل النقد، لا سيما على رواية وقعت في النَّسائي بتقديم "لا سمين"، فيكون أول تفسير لأول مفسر، وهو قولها "كلحم جمل"، والثاني للثاني، فحملت اللفظ على اللفظ وردت المقدم إلى المقدم، والمؤخر إلى المؤخر"[34].

في هذا النص يتحدث القاضي عن معنيين بلاغيين، كلاهما جعل منه سببا لاختيار وجه القطع والاستئناف في حديث أم زرع، الأول منهما "المقابلة"، والثاني "الترتيب"، ويعرّف أبو هلال العسكري "المقابلة" بقوله: "إيراد الكلام، ثم مقابلته بمثله في المعنى واللفظ على جهة الموافقة أو المخالفة"[35]، وأغلب البلاغيين في تعريفهم للمقابلة يشيرون إلى الترتيب بين المتقابلات[36]، يقول ابن رشيق مثلا: "المقابلة ترتيب الكلام على ما يجب، فيعطى أول الكلام ما يليق به أولا، وآخره ما يليق به آخرا، ويأتي بالموافق بما يوافقه، وفي المخالف بما يخالفه، وأكثر ما تجيء المقابلة في الأضداد، فإذا جاوز الطباق ضدين كان مقابلة"[37]، ويمثل للمقابلة القاضي عياض –نفسُه- بقوله:

"سلْ عنه، وانطقْ به، وانظرْ إليه، ملءَ المسامعِ والأفواهِ والمقلِ

فإنه قابل بقوله "ملء المسامع" أولا في الشطر الثاني قوله "سل عنه" أولا في الشطر الأول، وأتى "بالأفواه" ثانيًا في الثاني مقابلا "للنطق" ثانيًا في الأول، وأتى "بالمقل" ثالثًا في الثاني مقابلا "للنظر" ثالثًا في الأول"[38].

إنما جنح القاضي في اختياره لهذا التعليل البلاغي في لا سهل فيرتقى..." لأن الغالب في المتقابلات أن تكون "بالجمع من أربعة أضداد: ضدين في أصل الكلام، وضدين في عجزه، وتبلغ إلى الجمع من عشرة أضداد"[39]، وإذا كانت كذلك فهو مما يأتي على وجه القلة في الكلام، أي أن تكون في مركب إسنادي واحد، ويشهد لذلك الشواهد التي ساقوها في المقابلة، بل تأتي المتقابلات الأولى في مركّب واحد غير الآخر الذي يضم المتقابلات الأخرى.

2-5-رد الأعجاز على صدور

قال ابن أبي الإصبع (654 هـ): "ويسمى التصدير، وهو عبارة عن كل كلام بين صدره وعجزه رابطة لفظية غالبًا، أو معنوية نادرا، تحصل بها الملائمة والتلاحم بين قسمي كل كلام، وقد قسمه ابن المعتز ثلاثة أقسام: فالأول ما وافق آخر كلمة في الكلام كلمة في صدره أو كانت مجانسة، والقسم الثاني ما وافق آخر كلمة من الكلام أول كلمة منه، والثالث ما وافق آخر كلمة من الكلام بعض كلمات صدره حيث كانت، وأما ما رابطته معنوية فإن معنى صدر الكلام يتقاضى معنى عجزه»[40].

ومن الجلي الذي لا يحتاج إلى بيان أن كلام المرأة تضمن هذا الملمح البلاغي في قولها "لحم جمل غث على رأس جبل وعر" وقولها "لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل"، من حيث إن الثاني رجع في معناه إلى الأول، فالرابطة هنا معنوية، وإن كان قد حكم عليها ابن أبي الإصبع بكونها نادرة في الكلام.

2-6-تفصيل أقسام الكلام

يقول القاضي عياض إن من الأوجه البلاغية التي دفعته إلى اختيار وجه القطع والاستئناف في المثال المذكور من كلام المرأة الأولى أن يفسح لظهور لون من ألوان البلاغة، وهو تفصيل الكلام، فيقول ابن رشيق معرفا له: "ومن أنواع التقسيم[41] التقطيع... وسماه قوم منهم عبد الكريم: التفصيل... قال أبو الطيب:

فيا شوقُ ما أبقَى، ويا لي من النَّوى ويا دمعُ ما أجرَى، ويا قلبُ ما أصْبَى

ففصّل كما فعل أصحابه[42] وجاء به على تقطيع الوزن، كل لفظتين ربع بيت"[43].

فالتفصيل قائم على تقطيع الكلام على امتداد ما يتيحه التقطيع العروضي في البيت، أو على امتداد ما يوفره الكلام من فواصل حال كونه منثورا.

إذا كانت الملامح البلاغية السابقة قد أبانت بشكل واضح عن أنها أوجه من التعبير يتيحها الاختيار النحوي الذي ذهب القاضي عياض إليه، فإن الوجهين البلاغيين الأخيرين – رد الأعجاز على الصدور والتفصيل- يسعفان في كِلا الاختيارين النحويين، يعني القطع والاستئناف من جهة، وكذا الوصل على وجه الإتباع أو الربط بلا النافية لجنس من جهة أخرى، بلا ظهور لمزيةٍ في أحد المنحيين النحويين دون الآخر.

إنّ قول القاضي "إنّي لم أر ذلك من جهة مذهب النحاة وتقويم الألفاظ، ولكن من جهة المعنى وتصحيح الأغراض... إلخ"، وهو الذي قاربنا معنى ما قصده منه هو ما يعطينا صورة عن تكامل علم النحو وعلم البلاغة في هذا النص المأثور، وذلك أن القاضيَ كان أمام تعبير يحتمل وجهين من أوجه الإعراب، أما الأول فهو يقتضي سرد الصفة، أي اتباع عناصر من المركب الثاني لعنصر من المركب الأول إعرابا، و ابتداء الإسناد الثاني ب"لا" النافية للجنس، دون نية الفصل والقطع بين التركيبين، أما الوجه الثاني فهو قطع الكلام عن سابقه، واستئنافه كلامًا مستقلا في المعنى واللفظ عنه.

إن اختيار القاضي عياض كان ينبني على ما أتاحته الوجوه البلاغية التي كشف عنها من جمالية في المعنى ومن بلاغة في التعبير، ومعنى ذلك أن القانون النحوي يتيح للبلاغة إمكانات الاختيار في التراكيب التي تناسبها، دون أن يلزمها بوجه معين، بشرط أن لا تخرج من اختياراته التي يتيحها لها، باعتباره سلطة ترعى الأسس التي بني عليها[44]، والقاضي عياضا اختار وجها من أوجه النحو المتاحة غير الذي استحسنه سيبويه، ومن المؤكد أن القاضي قد أدلى بحجة قوية تؤيد مذهبه، إذ علّل القاضي مذهبه هذا بأنه مستوحى من كتاب الله عز وجل، فقال معبرًا عن ذلك: "وتأمّل كتاب الله العزيز، فإن المنتفيات فيه حيث ترددت معطوفة لشيء واحد جاءت بالوجوه الثلاثة، كقوله تعالى: ﴿وفاكهة كثيرة، لا مقطوعة ولا ممنوعة﴾ و﴿كأسا لا لغو فيها ولا تأثيم﴾ و﴿يوم لا بيع فيه ولا خلة﴾ قُرئ بالوجهين الرفع والنصب، و﴿لا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾، وحيث وردت المنفيات فيه لصفات أشياء أو لشيئين يختص كل واحد منهما بوصف، وقصد كل شيء منها بنفي عيب (شيء)[45]، ابتدأ الكلام حينئذ مستأنفا فقال: ﴿بيضاء لذة للشاربين، لا فيها لغو ولا هم عنها ينزفون﴾، فقوله ﴿لا فيها لغو﴾ من صفة المشروب، وقوله ﴿ولا هم عنها ينزفون ﴾ من صفة الشاربين"[46]؛ فالكلام إذا رجعت الصفات فيه المنفيات إلى موصوف واحد جاز الأوجه الثلاثة من الإعراب، وإن رجعت إلى موصوفين أو أكثر عيب ذلك وحسن الاستئناف والابتداء بالرفع، وهو ما يتأتّى مع المسألة التي طرقها القاضي عياض في كلامه عن المرأة الأولى من نساء أم زرع.

إن مفهوم تكامل علمي البلاغة والنحو، كما تجلى في ما مرّ، يحيل على أن علم النحو يوفر للبلاغة الأرضية الأولى التي يقوم عليها أساسه، ويوفر لها من إمكانات التعبير، التي تفتح الباب أمام المتكلم ليختار منها ما يراه مناسبًا للمقام الذي سينزل كلامه وفق منازله، ويذهب الباحث إلى أن هذه المرحلة هي أول مراحل التكامل التي يطرقها علم البلاغة مع العلوم الأخرى، التي هو قابل للتكامل معها في الكلام، وذلك أن تشكل أصل المعنى -على حد تعبير السكاكي- هو أول الخطوات التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها، ليرتقي بعد ذلك لفظه في درجات البيان والفصاحة.

فلما كان الأمر كما اسلفنا من أن النحو العربي قد قدّم لبلاغة العربية اللّبنة الأولى في صرح مقاربة النص الأدبي، فإننا يمكن أن نطلق على هذه العلاقة بين علمي البلاغة والنحو في هذه المرحلة بـ"التكامل التأسيسي" بين العلمين، باعتباره تكاملا ينتمي إلى لحظة يتأسس فيها الكلام، تأسسًا يُرى حتميًا لكي ينطلق النص إلى طرقِ أبعاد سياقية وتداولية، ويدخل في أنساق معرفية وعلمية أخرى، وهذا قريب مما ورد لدى بعض الدارسين الغربيين المعاصرين لما تكلموا عن "أسلوبية الاختيار"، حيث إن منشئ الكلام يقف أمام اختيارات متعددة للصياغات اللغوية، فيختار منها ما يراه مناسبا للتعبير عن مراده بأحسن وجه وأكمله، يقول شبلنر :"إن الأساس يوجد في التحويلات الاختيارية، التي يمكن أن يستعملها المؤلف بطريقة مختلفة جدا لصياغة جملة ما، ومن ثم فالأسلوب نتيجة اختيار المؤلف لما يراه من التحويلات الاختيارية الممكنة"[47]، ومن ثم كان طرح السؤال حول السبب الكامن من اختيار منشئ الكلام لهذا الأسلوب وليس آخر مشروعا بهذا الاعتبار، وهو أمر يُرى في دراسة النص الأدبي خصوصا وتحليل الخطاب عموما شيئا ضروريا.

إنه مما استرعى انتباهنا ونحن بصدد التطرق إلى هذه المباحث هو أن غالب الباحثين المعاصرين إذا ما نظروا إلى علمي البلاغة والنحو، باعتبارهما علمين متصلين يكمّل بعضهما بعضا، ربما قصروا أنظارهم على باب المعاني من علم البلاغة أكثر من غيره، لأنه هو الأقرب في موضوعه وقواعده وإشكالاته من علم النحو، في حين أن البحث كشف أن القاضيَ نظر إلى مباحث باب البديع أيضا في تفاعلها مع علم النحو العربي، وهو أمر قلّ من تعاطاه بالوصف والتحليل في الأبحاث المعاصرة التي تشتغل على التراث، ولعل قراءات أخرى واعية للتراث العربي ستكشف عن صور أخرى من صور هذا المجال الذي لا يزال جديدا في حقل الدراسات التطبيقية، ألا وهو مجال التكامل بين العلوم والمعارف.

[1] ينظر مثلا: ضيف، شوقي، البلاغة العربية، تطور وتاريخ، دار المعارف، ط (9)، القاهرة، وكذا: حسين، عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، دت، وهنوش، عبد الجليل، التأسيس اللغوي للبلاغة العربية، قراءة في الجذور، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط (1)، عمان، (1437 هـ= 2016م).

[2] ينظر: بلعيدوني، محمد، أثر البلاغة في النحو، دار الفكر المعاصر، ط (1)، (2013م).

[3] ينظر مثلا: حسان، تمام، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو - فقه اللغة - البلاغة، عالم الكتب، (1420 هـ= 2000م).

[4] اعتمدنا على طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تحقيق صلاح الدين بن أحمد الإدلبي، محمد الحسن أجانف، محمد عبد السلام الشرقاوي، منشورات وزارة الأوقاف، ط (2)، المملكة المغربية، (1395 هـ= 1975م).

[5] عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي، ثم السبتي، إمام الحديث في وقته، وأعرف الناس بعلومه، وبالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، توفي سنة (544 هـ)، انظر ترجمة مفصلة عنه في: ابن القاضي عياض، التعريف بالقاضي عياض، تحقيق محمد بن شريفة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط (2)، (1982م).

[6] القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط (1)، القاهرة، بيروت، (1406 هـ= 1982م)، (2/ 363).

[7] انظر مثلا: الكجك، عبد القادر، القاضي عياض وجهوده النحوية واللغوية، من خلال كتابه مشارق الأنوار، دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، (1428 هـ= 2007م)، ومقالَيْ: القاضي عياض اللغوي، لعبد العلي الودغيري، ومنهج البحث الأدبي عند القاضي عياض من خلال بغية الرائد، لابتسام مرهون الصفار، كلاهما ضمن مجلة المناهل، عدد (19)، السنة السابعة، دجنبر (1401 هـ= 1980م).

[8] الأزدي، عبد الوهاب، البحث البلاغي بالمغرب، المطبعة والوراقة الوطنية، ط (1)، (2008م)، ص (27-28)، بتصرف.

[9] ابن عميرة، أحمد أبي المطرف، التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات، تقديم وتحقيق محمد بن شريفة، ط (1)، (1412 هـ= 1991م)، ص (7)، والنص من كلام المحقّق في المقدمة.

[10] القاضي عياض، بغية الرائد، مرجع سابق، ص (1- 2).

[11] المرجع السابق، ص (48).

[12] المرجع السابق، ص (2).

[13] المرجع السابق، ص (51-52).

[14] المرجع السابق ص (51)، ويقصد بالقدوة هنا سيبويه.

[15] انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د ت، ص (463).

[16] العليمي، ياسين بن زين الدين، حاشية شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك، المطبعة الأزهرية، (1326 هـ)، (2/ 117).

[17] السامرائي، فاضل صالح، مقال: ظاهرة القطع في العربية، ص (38).

[18] الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، الطبعة (1)، بيروت-لبنان، (1421هـ=2000م)، (1/ 235).

[19] سيبويه، الكتاب، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط(3)، القاهرة، (1408 هـ= 1988م)، (275/2).

[20] لم نقف مع طول البحث على القول الذي نسب القاضي فيه هذا المذهب لسيبويه، لا في "الكتاب"، ولا في ما بعده من المصنفات النحوية.

[21] القاضي عياض، بغية الرائد، مرجع سابق، ص (51).

[22] الخضر، محمد حسين، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح، ط (2)، دمشق، (1380 هـ= 1960م)، ص (183).

[23] السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط (2)، بيروت، (1407 هـ= 1987م)، ص (163).

[24] هنوش، عبد الجليل، التأسيس اللغوي للبلاغة العربية، قراءة في الجذور، مرجع سابق، ص (163).

[25] السبكي، بهاء الدين، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح -ضمن شروح التلخيص-، دار الكتب العلمية، دت (1/ 51).

[26] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، مادة (غ ر ض)، (7/ 196).

[27] العسكري، الصناعتيين، الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (1419 هـ)، ص (10).

[28] القاضي عياض، بغية الرائد، مرجع سابق، ص (51).

[29] المرجع السابق ص (51).

[30] ابن الناظم، المصباح في المعاني والبيان والبديع، تحقيق حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، ط (1)، (1409 هـ= 1989م)، ص (208).

[31] التنوخي، الأقصى القريب في علم البيان، ط (1)، مطبعة السعادة، مصر، (1327 هـ)، ص (97 - 98).

[32] التضمين هو «أن يكون الفصل الأول مفتقرا إلى الفصل الثاني، والبيت الأول محتاجًا إلى الأخير»، انظر: العسكري، الصناعتين، مرجع سابق، ص (36).

[33] ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط (5)، (1401 هـ= 1981م)، (2/ 35 - 36).

[34] المرجع السابق (2/ 35 - 36).

[35] العسكري، الصناعتين، مرجع سابق، ص (337).

[36] قال ابن رشيق: «لكن قدامة لم يبال بالتقديم والتأخير في هذا الباب»، العمدة (2/ 16).

[37] المرجع السابق، (2/ 5).

[38] القاضي عياض، بغية الرائد، مرجع سابق، ص (53).

[39] مطلوب، أحمد، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (1403 هـ= 1983م)، (3/ 288).

[40] ابن أبي الإصبَع، بديع القرآن، تقديم وتحقيق حنفي محمد شرف، نهضة مصر، القاهرة، دت، ص (36 - 37)، بتصرف يسير.

[41] التقسيم هو "استقصاء الشاعر جميع أقسام ما ابتدأ به... ومن أشرف المنثور في هذا الباب قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: "وهل لك يا بن آدم بن مالك إلا ما أكلت فأفنيت، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت"، فلم يبق عليه الصلاة والسلام قسمًا رابعًا لو طلب يوجد"، ابن رشيق، العمدة، مرجع سابق، (2/ 20 . 21).

[42] يعني بهم النهشلي والبحتري.

[43] المرجع السابق، (2/ 25 . 26).

[44] انظر: ناصف، مصطفى، النقد العربي، نحو نظرية ثانية، عالم المعرفة، العدد 255، مارس (2000م)، ص (23).

[45] كذا في الأصل.

[46] القاضي عياض، بغية الرائد، مرجع سابق، ص (52 - 53).

[47] شبلنر، برند،علم اللغة والدراسات الأدبية، ترجمة محمود جاد الرب، الدار الفنية، القاهرة، 1987م، ص 75.